



بيروت، في: ٢٠٢٤/٥/١٣

رقم الصادر: ٥٨٨/م ص

رقم المحفوظات: ٤٦/ش.ن - ٣٣٦.د

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
الادارة
تاريخ الورد: ١٣/٥/٢٠٢٤
الرقم: ٥/٣١١

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيّدة عناية عزّ الدين حول التأخير في صدور المراسيم التطبيقية للقانون رقم ٢٨١ تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥ (المنافسة).

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ٣١١/س تاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٠ ومُرفقاته.

وعملاً بأحكام المادة /٦٤/ من الدستور التي نصّت على أن لا تُمارس الحكومة صلاحيّاتها قبل نيلها الثقة، ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مُستقيلة إلاّ بالمعنى الضيق لتصرف الأعمال، ومع الإشارة إلى أن الحكومة مُستقلة ويقصر عملها مبدئياً على تصريف الأعمال في نطاقه الضيق دون الأعمال التصرفية التي تخضع للرقابة البرلمانية،

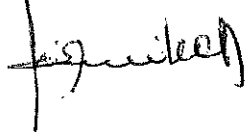
إلاّ أنّه وحرصاً ممّا على الشفافية والصالح العام، وجواباً على السؤال المُقدّم من النائب السيّدة عناية عزّ الدين حول التأخير في صدور المراسيم التطبيقية للقانون رقم ٢٨١ تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥ (المنافسة)، يُفيد وزير الإقتصاد والتجارة بأنّه وعملاً بأحكام المادة /٢٥/ من قانون المنافسة تتولّى الهيئة الوطنية للمنافسة إعداد مشاريع المراسيم والأنظمة المُتعلّقة بتطبيق أحكام القانون المذكور،

وبما أنّه، واستناداً إلى المادة /٢٧/ من القانون المذكور، تُمارس الهيئة الوطنية للمنافسة، صلاحيّاتها بواسطة مجلس إدارة يُسمّى "مجلس مُنافسة"، الأمر الذي يستوجب العمل على تشكيل هذا المجلس في مرحلة أولى من أجل وضع قانون المنافسة موضع التطبيق،

وعليه، وعملاً بأحكام البند ثانياً من المادة /٢٧/ المذكورة التي تنصّ على أنّ "يوجّه الوزير دعوة للجهات المعنّية لتسمية مرشحيهم ويرفع هذه الأسماء لمجلس الوزراء الذي يعين من بينهم أعضاء المجلس بموجب مرسوم"، وجّه الوزير كتباً إلى كلّ من وزارة العدل/مجلس القضاء الأعلى، الجامعة اللبنانية، نقابة المحامين، إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، المجلس الإقتصادي والإجتماعي لاقتراح أسماء مُمثّلين عنهم لعضوية المجلس،

وأثّه وبعد استكمال الملف رَفَعَت الوزارة الأسماء المُقترحة إلى مجلس الوزراء تمهيداً لإتخاذ القرار المُناسب من قبله بشأنها.

رئيس مجلس الوزراء



نجيب ميقاتي